

المنكر موازنة بين المتقدمين والمتأخرين

حافظ محمد حماد بن عبد الستار الحماد *

حامد حماد *

'Al-Munkar' is a term used in Sciecne of 'Usool-e-Hadith'. The Hadith agreed upon as 'Al-Munkar' is declared as incredible. But regarding its real sense, there is conflict between 'Al-Mutaqaddemeen' (The Scholars of initial times) anda 'Al-Muta'akhereen' (The scholars who belonging to later times). There is a need to study the writings and its applications, by 'Al-Mutaqaddemeen' . By following there perceptions real sense of 'Al-Munkar' should be delinated. The following article is an effort in this regard.

ان وصف الحديث بالإنكار وصف عربي، فمن المهمات تصليل معنى المنكر لغة لان علاقته بالمعنى الاصطلاحي وثيقة جدا.

المنكر لغة

المنكر اسم مفعول من انكر ينكر انكارا-

وانكره بمعنى جحده او لم يعرفه وانه يقابل المعروف¹ -

ومادته هي النون والكاف والراء²

قال ابن الفارس ت395هـ:

"النون والكاف والراء اصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكن

اليها القلب، ونكر الشيء وانكره لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه"³

ثم قال :

"والباب كله راجع الى ذلك"⁴

وقال ابن منظور ت711هـ:

"والمنكر من الامر خلاف المعروف وقد تكرر في الحديث الانكار والمنكر

وهو ضد المعروف- وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه فهو منكر"⁵

وقال الراغب الاصفهاني :

* بي ايچ ڈی سکالر، قسم اللغة العربية، جامعه الاسلاميه، اسلام آباد
* ليكچرر، قسم اللغة العربية والاسلاميه، جامعه الاسلاميه، اسلام آباد

"المنكر كل فعل تحكم العقول الصحيحة بقبحه او تتوقف في

استقباحه واستحسانه العقول، فتحكم بقبحه الشريعة-----"6

يتضح من ذلك كله ان اصل الانكار عدم قبول القلب السليم والعقل الصحيح-وهو في اللغة ضد المعروف، فلا يجتمعان وصفالشيء واحد من نفس الحيثية-

تعريف المنكر في مصطلح الحديث

لا يوجد للمنكر تعريف صريح او با ب مستقل في كتب المصطلح الاولي، ككتاب 'المحدث الفاصل' لرامهرمزي ت 360هـ و'معرفة علوم الحديث' للحاكم النيسابوري ت 405هـ وغيرها-

اما الخطيب البغدادي ت 463هـ فقد عقد بابا بتسمية 'باب ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ ورواية المناكير والغرائب من الاحاديث'⁷-وما اتى بتعريف صريح مستقل، انما اكتفى بايراد الاحاديث الشاذة المنكرة، وحتى ابا حفص الميانجي لم يذكر تعريفه-

لعل الحافظ ابن الصلاح ت 643هـ اول من ذكر تعريف المنكر في كتابه وافرده قسما من علوم الحديث-

وهو ايضا لم يذكر ممن عرف المنكر قبله الا الامام الحافظ ابا بكر البرديجي -وكانه لم يقف على تعريف للمنكر عند غيره، مع ان مسلما رحمه الله ذكر في مقدمة صحيحه ان:

"علامة المنكر من حديث المحدث اذا ما عرضت روايته للحديث

على رواية غيره من اهل الحفظ والرضى، خالفت روايته روايتهم ولم

تكذ توافقها-فاذا كان الاغلب من حديثه كذلك كان مهجور

الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"⁸

فهل هذا الكلام من مسلم يعد تعريفا للمنكر ام ليس كذلك؟

الذى يظهر ان مسلما لم يعرف المنكر بمقولته هذه، بل ذكر علامته وسمته التي تدل عليه- ومما يويد ويؤكد هذا الفهم- مع اعراض ابن الصلاح من ذكر هذه العبارة في مبحث المنكر من كتابه- ان ابن رجب الحنبلي رحمه الله ت لما تعرض للكلام على المنكر في شرحه لعلل الترمذي نص على ان اول من وجدته عرف المنكر هو البرديجي-⁹

فالبرديجي هو اول من عرف المنكر ولكن مصدره الذى نقل منه تعريفه ليس متوفرا اليوم، ولعله فقد ضمن المفقود من تراث هذا الامة العريض-
 فالحافظ ابن الصلاح هو اول من ذكر تعريف المنكر وافرده قسما من علوم الحديث، وقال:
 "النوع الرابع عشر: معرفة المنكر من الحديث"¹⁰
 ثم قال:

"بلغنا عن ابى بكر احمد بن هارون البرديجي الحافظ انه الحديث الذى
 ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذى رواه
 عنه ولا من وجه آخر"¹¹

وقال بعد ذلك:

" نقول: المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه فى الشاذ، فانه بمعناه"¹²
 قد جعل ابن الصلاح المنكر مترادفا للشاذ وقسمه على قسمين:
 المنفرد المخالف لما رواه الثقات-

والفرد الذى ليس فى روايه من الثقة والاتقان ما يحتمل معه تفرده-
 ثم ذكر مثلا لكل قسم من القسمين-"¹³
 وقال النووى ت 676هـ فى تعريف المنكر:

" قال الحافظ البرديجي: هو الفرد الذى لا يعرف متنه من غير روايه، وكذا
 اطلقه كثيرون، والصواب فيه التفصيل الذى تقدم فى الشاذ"¹⁴
 وقال ابن دقيق العيد ت 702هـ:
 " وهو كالشاذ، وقيل هو ما انفرد به الراوى"¹⁵
 وقال ابن كثير ت 774هـ:

"المنكر: وهو كالشاذ ان خالف روايه الثقات فمنكر مردود، وكذا ان لم
 يكن عدلا ضابطا وان لم يخالف فمنكر مردود"¹⁶
 وقال الحافظ العراقى ت 802هـ:

والمنكر الفرد كذا البرديجي اطلق والصواب فى التخريج
 اجراء تفصيل لى الشاذ مر فهو بمعناه كذا الشيخ ذكر¹⁷

وقال الحافظ ابن حجر العسقلانى ت 852هـ:

"واما اذا انفرد المستوراو الموصوف بسوء الحفظ او المضعف فى بعض مشايخه دون بعض بشيىء لامتابع له ولا شاهد فهذا احد قسمى المنكر"¹⁸

وقال:

"ان وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ومقابله يقال له المنكر"¹⁹

مفهوم الحديث المنكر عند المتأخرين

من خلال هذه التعريفات التى ذكرت يتضح اختلاف علماء المصطلح المتأخرين فى مفهوم الحديث المنكر على مذهبين، وهما فيما يلى:

المذهب الاول: المنكر مرادف للشاذ

كما قال الحافظ ابن الصلاح:

"المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه فى الشاذ فانه بمعناه"²⁰

وقد بينه وشرحه الحافظ ابن الصلاح بذكر الامثلة، فقال:

"مثال الاول - وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات - رواية مالك عن الزهري، عن على بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن اسامة بن زيد، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم" - فخالف مالك غيره من الثقات فى قوله عمر بن عثمان - بضم العين - وذكر مسلم صاحب الصحيح فى كتاب 'التمييز': ان كل من رواه من اصحاب الزهري قال فيه: عمرو بن عثمان - يعنى بفتح العين - وذكر ان مالكا كان يشير بيده الى دار عمر بن عثمان، كانه علم انهم يخالفونه - وعمرو وعمر جميعا من ولد عثمان، غير هذا الحديث انما هو عن عمرو - بفتح العين -، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه - والله اعلم"²¹

ثم ذكر المثال الثانى للقسم الثانى، فقال:

"ومثال الثانى - وهو الفرد الذى ليس فى راويه من الثقة والاتقان ما يحتمل معه تفرد - ما روينا ه من حديث ابى زكير يحيى بن محمد بن

قيس، عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضی الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "كلوا البلح بالتمر، فان الشيطان اذا رآى ذالك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى اكل الحديد بالخلق" -تفرد به ابو زكير وهو شيخ صالح اخرج عنه مسلم فى كتابه غير انه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده-والله اعلم²² وكذالك النووى جعله مترادفاً للشاذ فقال:

"والصواب فيه التفصيل الذى تقدم فى الشاذ"²³

وقال ابن دقيق العيد ايضا:

"وهو كالشاذ"²⁴

وقال الحافظ العراقى:

"فهو بمعناه كذا الشيخ ذكر"²⁵

فالمنكر عندهم مترادف للشاذ -وهو المذهب الاول

المذهب الثانى: المنكر ما رواه الضعيف متفردا او مخالفا

المذهب الثانى فى تعريف المنكر هو ان الحديث المنكر ما تفرد به الضعيف او رواه مخالفا للثقات-

كما قال ابن كثير الدمشقى ت 774هـ:

"وكذا ان لم يكن عدلا ضابطا وان لم يخالف فممنكر مردود"²⁶

وجعله ابن حجر العسقلانى على قسمين:

القسم الاول ما تفرد به الضعيف ولم يخالف احدا، كما قال فى النكت:

"واما اذا انفرد المستور او الموصوف بسوء الحفظ او المضعف فى بعض مشايخه

دون بعض بشيىء لا متابع له ولا شاهد فهذا احد قسمى المنكر"²⁷

والقسم الثانى ماخالف فيه الضعيف الثقات، كما قال فى النكت بعد ما ذكر القسم

الاول:

"وان خولف فى ذالك فهو القسم الثانى وهو المعتمد على رأى الاكثرين"²⁸

وقال فى النزهة:

" ان وقعت المخالفة مع الضعف فارجح يقال له المعروف ومقابله
يقال له المنكر"²⁹

وقد اطلق السخاوى والسيوطى المنكر على مخالفة الضعيف-
كما قال السخاوى ت 902هـ:

" هو ما رواه الضعيف مخالفا"³⁰

وقال السيوطى ت 911هـ:

" المنكر الذى روى غير الثقة مخالفا"³¹

مفهوم الحديث المنكر عند المتقدمين

ليس لنا ان نصل الى مفهوم الحديث المنكر عند المتقدمين من المحدثين الا بعد الوقوف
على نصوصهم فى معنى المنكر ومطالعة استعمالاتهم لهذا المصطلح فى كتبهم-
فمن نصوصهم حول معنى المنكر نص الامام مسلم فى مقدمة صحيحه، فهو يقول:

"وكذلك من الغالب على حديثه المنكر او الغلط امسكنا ايضا عن

حديثهم، وعلامة المنكر فى حديث المحدث اذا ما عرضت روايته

للحديث على رواية غيره من اهل الحفظ والرضا خالفت روايته

روايتهم او لم تكذب توافقها- فاذا كانت الاغلب من حديثه كذلك كان

مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"³²

على هذا القول اذا خالف الراوى الثقات يكون حديثه المنكر، سواء اكانت المخالفة
واضحة وصریحة او كانت غير واضحة مثل ان يوافقهم فى عموم سياق الحديث ولكن
خالف فى بعض الالفاظ -

وكذلك عبارته تدل ايضا على ان كون الرواية منكرا ليس متوقف على حالة الراوى

عنده، بل قوله يشمل مرويات الثقة والضعيف سواء بسواء، كما يتضح من قوله:

"فاذا كان الاغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير

مقبوله ولا مستعمله"³³

ومفهومه انه اذا لم يكن الاغلب من حديثه كذلك لا يكون الراوى متروك الحديث، بل
قد يكون الراوى ثقة او صدوقا او ضعيفا- ولكن المخالفة تضر الرواية التى وقعت فيها
دون ان تؤثر فى حالة الراوى العامة-

ومن نصوصهم في معنى المصطلح المنكر نص الامام البرديجي، قال الامام البرديجي في تعريف المنكر:

"ان المنكر هو الذى يحدث به الرجل عن الصحابة او عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث الا عن طريق الذى رواه، فيكون منكرا"³⁴ وقال ابن رجب بعد ذكر تعريف البرديجي للمنكر:

"ذكر هذا الكلام في سياق ما اذا نفرد شعبة او سعيد بن ابي عروبة او هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم- وهذا كالتصريح بان كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف ذلك المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر"³⁵

ونقل ابن رجب عن البرديجي قوله ايضا:

"اذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من اصحاب النبي حديثا لا يصاب الا عند الرجل الواحد لم يضره ان لا يرويه غيره، اذا كان متن الحديث معروفا ولا يكون منكرا ولا معلولا"³⁶

علمنا من هذه العبارات من مجموعها ان مطلق التفرد من الثقة لا يعد منكرا عند البرديجي- بل يعد منكرا اذا لم يكن لمتن الحديث اصل، دون ان يتوقف ذلك على حال الراوى- واما اذا كان المتن معروفا ولم يكن منكرا ولا معلولا فلا يضره كونه مرويا من جهة واحدة، وان لا يوجد الا عند الراوى الواحد-

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي:

"لم اقف لاحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه الا على ما ذكره الحافظ ابوبكر البرديجي، وكان من اعيان الحفاظ المبرزين في العلل"³⁷ وقد اطلق المتقدمون لفظة النكارة على تفرد الثقة ومخالفة الثقة وتفرد الضعيف ومخالفة الضعيف وتفرد الصدوق وتفرد المجهول اذ ادركوا الخطا او الوهم في السند او المتن او على الرواية التي لم يعرفوها وحيانا على المتروكين والكذابين ايضا - وهذه هي بعض الامثلة: قال الترمذى رحمه الله في علله:

"حدثنا الاحوص بن جواب، عن سعير بن الخمس، عن سليمان التيمي، عن ابي عثمان، عن اسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم: "من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا، فقد ابلغ في الثناء"-سالت محمدا عن هذا الحديث، فقال: هذا منكر وسعير بن الخمس كان قليل الحديث ويروون عنه مناكير³⁸ وسعير بن الخمس ثقة، وثقه ابن معين والترمذى والدارقطنى³⁹-

فقد اطلق البخارى مصطلح المنكر على تفرد الثقة-

وقد اطلقه على تفرد الصدوق، ومثاله:

قال الترمذى رحمه الله:

"حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن مهدي حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث عن سليمان بن موسى عن مكحول عن ابي سلام عن ابي امامة عن عبادة بن الصامت: "ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البداية الربيع وفي القفول الثلث"-سالت محمدا عن هذا الحديث فقال: لا يصح هذا الحديث، انما روى هذا الحديث داود بن عمر عن ابي سلام عن النبي مرسلًا-وقال سليمان بن موسى منكر الحديث⁴⁰

وسليمان بن موسى هو الاشدق، قال عنه ابن حجر رحمه الله:

"صدوق ، فقيه، فى حديثه بعض اللين"⁴¹

قال عنه البخارى بانه منكر الحديث وان كان صدوقا، لانه تفرد فى رفع هذه الرواية وكان فى رفعها خطأ-

وكذلك اطلق البخارى المنكر على مخالفة الضعيف، كما قال فى التاريخ الصغير:

"ابو حمزة المدنى عن عروة روى عنه العقدى وطلحة بن يحيى الزرقى

منكر الحديث، يروى عن عروة عن عائشة مرفوعا: "الغسل يوم الجمعة

واجب"- والمعروف عن عروة عن عمرة عن عائشة: "كان الناس عمال

انفسهم فقيل لهم لو اغتسلتم"⁴²

وابو الحمزة المدنى هذا هو عبدالواحد بن ميمون العقدى، ضعفه الدارقطنى وغيره⁴³

ولما خالف هذا الراوى الضعيف فى سند روايته ومنتها جعله البخارى منكر الحديث-

ومثال اطلاق النكارة على رواية الضعيف ما قاله الامام على بن المديني عن عبد الرحمان بن زياد في علله:

"كان اصحابنا يضعفونه، انكر اصحابنا احاديث كان يحدث بحالا تعرف"⁴⁴

وقد اطلقها على حديث تفرد به مجهول، كما قال:

"حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع رجلا من الانصار، فهذا حديث رواه يحيى بن عبد الله الجابري وهو معروف عن رجل يكنى ابا ماجد الحنفى، ولا نعلم احدا روى عن ابي ماجد هذا الا يحيى الجابري، فسمعت سفيان بن عيينة قال قلت ليحيى الجابري وامتحنته : من ابو ماجد هذا؟ فقال : شيخ طرا علينا من البصرة- وقد روى ابو ماجد غير حديث منكر"⁴⁵

واطلق الامام النسائي مصطلح المنكر على مخالفة الثقة، كما قال في سنه:

"اخبرنا هناد بن السرى عن ابي الاحوص عن سماك عن القاسم بن عبد الرحمان عن ابيه عن ابي بردة بن نيار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اشربوا في الظروف ولا تسكروا"- قال ابو عبد الرحمان: وهذا حديث منكر غلط فيه ابو الاحوص سلام بن سليم، لانعلم ان احدا تابعه عليه من اصحاب سماك بن حرب، وكان سماك ليس بالقوى وكان يقبل التلقين، قال احمد بن حنبل: كان ابو الاحوص يخطى في هذا الحديث، خالفه شريك في اسناده وفي لفظه"⁴⁶

وابو الاحوص هذا ثقة⁴⁷

قد خالف شركا، فاخطا واطلق على حديثه كلمة النكارة-

وكذلك قد اطلقوه على روايات الكذابين والمتروكين، ومثاله قول الترمذى في

علله، قال:

"سالت محمدا فقال كوثر بن حكيم له مناكير كان احمد يرميه بالكذب"⁴⁸

فعلم من ذلك كله ان المتقدمين من العلماء يطلقون المنكر على معنى غير معروف وغير محفوظ وغير صحيح، او على الوهم او الخطأ، بدون ان يتقيد ذلك برواية الضعيف، سواء فيه الثقة او الضعيف او الصدوق او المجهول او المتروك- وفي بعض الاحيان يرد في نصوصهم الجمع بين لفظ المنكر وما يكون تفسرا لمعناه: كما قال الامام احمد رحمه الله :

"يحديث باحاديث مناكير ليس لها اصل"⁴⁹

وقال البخارى رحمه الله:

"حديثه غير معروف، منكر الحديث"⁵⁰

ومنه قوله رحمه الله:

"هذا حديث منكر خطأ"⁵¹

وكذلك قال الترمذى:

"هذا حديث منكر، لانعرف احدا من الثقات روى هذا الحديث عن

هشام بن عروة"

خلاصة القول

من خلال الاستقراء لمنهج الائمة المتقدمين يظهر جلاء ان الاحاديث المنكرة هي الاحاديث التى يخطئ فيها الراوى، فى اسنادها او متنها، سواء هذا الراوى ثقة ام صدوقا ام ضعيفا ام متروكا- وان النكارة تطلق على تفرد الضعيف او على ما يرويه المتروك مطلقا- وكذلك تطلق على الاحاديث المجهولة غير المعروفة-

ويتبين من صنيعهم هذا ان المعنى الذى يريدونه من هذا الاصطلاح هو قريب جدا من معناه اللغوى-

ولكن لكثرة استعمالهم لهذه المادة اى النكارة فيما رواه الضعيف استقر لدى بعض المتأخرين ان المنكر هو ما رواه الضعيف مخالفا للثقات، كما ذلك عن ابن حجر، وتبعه جل اللاحقين-

ثم استقر الامر على ذلك والآن تجد فى كتب المصطلح المعاصرة فى كلها قريبا بان المنكر هو ما رواه الضعيف مخالفا-

ولكن الامر ليس كذلك فى الحقيقة، كما رأى فى نصوص المتقدمين من العلماء وتطبيقاً لهم لهذا المصطلح-

ويلاحظ ان معنى المنكر عند ابن الصلاح وغيره من بعض الائمة اوسع مما ذكره الحافظ ابن حجر ومما استقر الامر عليه فى كتب المعاصرة، فانه اطلقه على تفر د الضعيف وما خالف فيه الراوى الآخريين-ولكن عند المتقدمين معناه اوسع مزيداً مما ذكره ابن الصلاح، كما مرأ بينا-

والامر الذى لا بد لنا ان نستخلصه مما سبق من تباين الآراء حول مصطلح المنكر تحوير كل الآراء وتفسيره على رأى قائلها-وان فسر المنكر الذى وقع فى كلام المتقدمين بالمعنى الذى يريدونه المتأخرون او بالعكس كان ذلك سبباً للتعقيد والاختلاط، فالاغلاط والاختطاء-واما الترجيح بين آراء المختلفة فلا فائدة فيها، لانه لا مشاحة فى الاصطلاح- والله تعالى اعلم وعلمه اتم-

الهوامش

- 1 - فيروز آبادى، محمد بن يعقوب ت 817هـ، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة-بيروت- لبنان، الطبعة الثامنة 2005هـ: 148/2
- 2 - الرازى، محمد بن ابوبكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان-بيروت، الطبعة 1986ء: 679
- 3 - احمد بن فارس بن زكريات 395هـ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة-بيروت -لبنان، الطبعة الاولى 1399هـ: 476/5
- 4 - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 476/5
- 5 - ابن منظور الافريقى، جمال الدين محمد بن مكرم بن على ت 711هـ، لسان العرب، دار المعارف-قاهرة مصر، س ن: 281/14
- 6 - الراغب الاصفهانى، المفردات: 505
- 7 - الخطيب البغدادى، الكفاية فى علم الرواية: 140
- 8 - مسلم بن حجاج القشيري النيسابورى ت 261هـ، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل الى رسول الله ع، دار طيبة للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الاولى 2006ء: 7/1
- 9 - ابن رجب الحنبلى، عبد الرحمان بن احمد ت 795هـ، شرح علل الترمذى، دار الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الاولى 1978ء
- 10 - ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمان ت 643هـ، معرفة انواع علم الحديث، تحقيق دياسين الفحل: 169
- 11 - ابن الصلاح، معرفة انواع علم الحديث: 169

- 12 - ابن الصلاح، معرفة انواع علم الحديث: 170
- 13 - ابن الصلاح، معرفة انواع علم الحديث: 170، 171، 172
- 14 - النووي، تقريب النووي بشرحه تدريب الراوي: 199/1
- 15 - ابن دقيق العيد، الاقتراح: 198
- 16 - ابن كثير، اختصار علوم الحديث بشرحه الباعث الحثيث: 55
- 17 - العراقي، الفية الحديث بشرحها فتح المغيث: 222/1
- 18 - ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي ت 852هـ، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق دربيع بن هادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة 1415هـ: 675/2
- 19 - ابن حجر العسقلاني، النكت على ابن الصلاح: 675/2
- 20 - ابن الصلاح، معرفة انواع علوم الحديث: 170
- 21 - ابن الصلاح، معرفة انواع علم الحديث: 170، 171
- 22 - ابن الصلاح معرفة انواع علم الحديث: 172، 173
- 23 - النووي، تقريب النووي بشرحه تدريب الراوي: 199/1
- 24 - ابن دقيق العيد، الاقتراح: 198
- 25 - العراقي، الفية الحديث بشرحها فتح المغيث: 222/1
- 26 - ابن كثير، اختصار علوم الحديث بشرحه الباعث الحثيث: 55
- 27 - ابن حجر، النكت على ابن الصلاح: 675/2
- 28 - ابن حجر، النكت على ابن الصلاح: 675/2
- 29 - ابن حجر، نزهة النظر: 52
- 30 - السخاوي، محمد بن عبد الرحمان ت 902هـ، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، تحقيق عبدالكريم بن عبدالله الخضير و محمد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج- الرياض، الطبعة الاولى 1426هـ: 223/1
- 31 - السيوطي، الفية: 93
- 32 - مسلم، الصحيح: 7/1
- 33 - مسلم، الصحيح: 7/1
- 34 - ابن رجب، شرح العلل: 65/2
- 35 - ابن رجب، شرح العلل: 65/2
- 36 - ابن رجب، شرح العلل: 65/2
- 37 - ابن رجب، شرح العلل: 65/2
- 38 - الترمذي، العلل: 316 [589]
- 39 - حافظ المزي، جمال الدين ابو الحجاج يوسف ابن الزكي، تهذيب الكمال في اسماء الرجال، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية 1983ء: 212/3 [2378]
- الذهبي، محمد بن احمد ت 748هـ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة الاولى 1416هـ: 164/2 [3308]
- 40 - الترمذي، العلل: 256 [463]

- 41 - ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي بن حجر ت852هـ، تقريب التهذيب، تحقيق صغير احمد شاغف، دار العاصمة للنشر والتوزيع، س ن: 2616
- 42 - البخاري، ابو عبد الله محمد بن اسماعيل ت 256هـ، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، س ن: 58/6 [1703]
- 43 - الذهبي، ميزان الاعتدال: 676/2 [5301]
- 44 - علي ابن المديني، سوالات ابن ابي شيبة: 156
- 45 - ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدى المديني 234هـ، العلل، تحقيق محمد مصطفى اعظمي، المكتب الاسلامي - بيروت، الطبعة الثانية 1980ء: 99/1
- 46 - النسائي، السنن: 319/8
- 47 - ابن حجر، تقريب: 2703
- 48 - الترمذي، العلل: 294 [544]
- 49 - ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي بن حجر ت852هـ، تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة-بيروت، 1995ء: 282/3
- 50 - ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: 209/1
- 51 - الترمذي، العلل الكبير: 818/2